تأثير البيئة الاستراتيجية الداخلية في التوجهات الأمنية التركية

الباحثة شريهان مصطفى احمد
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل
Sherihanbarwary@gmail.com

د. طارق محمد ذنون الطائي
استاذ مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل
tareq.mohammed@yahoo.com

الاستلام: 28/04/2021 **القبول**: 06/06/2021

مستخلص البحث

تعد البيئة الاستراتيجية الداخلية العامل الرئيس في تحديد مدى التدخل أو تراجع الاداء الاستراتيجي للدولة. اذ لا يمكن التأثير الفاعل من دون توافر مجموعة من القدرات التي تؤهلها لتأدية اداء استراتيجي خارجي يحقق اهدافها. يحاول البحث سبر غور تأثير البيئة الاستراتيجية الداخلية لتركيا في تفعيل توجهاتها الامنية تجاه دول الخارج القريب. بينما تنبع الاشكالية من اغفال حجم الترابط بين تأثير تعاظم مقومات القوة في البيئة الاستراتيجية التركية وتعاظم ادائها الاستراتيجي في دول الخارج القريب. من هنا فان الفرضية تنطلق من ان البيئة الاستراتيجية الداخلية لتركيا تؤدي دوراً رئيساً ومنطلقاً مهماً في تحديد مدى تفعيل أو تراجع الاداء الاستراتيجي الامني التركي. لذلك يمثل التغيير في البيئة الاستراتيجية الداخلية التركية أحد المرتكزات الرئيسة التي قادت تركيا الى تفعيل توجهاتها الامنية في مناطق الخارج القريب. اذ ان العمل على الارتقاء بمقومات القوة في البيئة الاستراتيجية الداخلية والرؤية التي ارتكزت عليها من قبل القيادة التركية، فضلا عن الفراغ الذي تشكل بعد سلسلة من الوقائع والاحداث لا سيما بعد التغيير السياسي في العالم العرفي ساهم في تعاظم دورها الامني الخارجي.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستراتيجية؛ الاداء الاستراتيجي التركي؛ اردوغان؛ مقومات القوة التركية؛ نقاط الضعف التركية.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

The Impact of the Internal Strategic Environment on the Turkish Security Trends

Sherihan M. Ahmad **Assis. Prof. Dr. Tariq M. Dh. Altaee**
College of Political Science/ University of Mosul
Sherihanbarwary@gmail.com tareq-mohammed@uomosul.edu.iq

Received 28/04/2021 **Accepted: 06/06/2021**

Abstract

The internal strategic environment is the main factor in which determining the extent or decline of the intervention in the strategic performance of the state. The effective influence cannot be achieved without a group of capabilities that qualify the state to perform external strategic performance that achieves its objectives. The research tries to explore the impact of Turkey's internal strategic environment in activating its security orientations towards countries in the near abroad. The problem of the study stems from the neglect of the interconnection between the influence of the growing components of power in the Turkish strategic environment and the increase of its strategic performance in the countries of the near abroad. From here, the hypothesis stems from that the internal strategic environment of Turkey has been playing a major role and an important starting point in determining the extent of activation or retreat of the Turkish strategic security performance. Therefore, the Turkish internal strategic environment change has represented one of the main pillars that led Turkey to activate its security orientations in the near abroad. As the work to increasing the elements of power in the internal strategic environment and the vision on which it was based by the Turkish leadership, as well as the vacuum that formed after a series of facts and events, especially after the political change in the Arab world, contributed to the increase of its external security role.

Keywords: Strategic Environment; Turkish strategic performance; Erdogan; Turkish power capability, Turkish weakness factors.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة:

تعد البيئة الاستراتيجية الداخلية لأية دولة الأساس الذي تنطلق به نحو البيئة الخارجية، ولذلك فان ترسيخ الاستقرار والأمن الداخلي في أي دولة يمثل أولوية لها، وينعكس حتما على توجهاتها الاستراتيجية والأمنية في تشييد مكانة دولية تتناسب مع تخطيطها المستند إلى فكرها الاستراتيجي القائم.

تؤثر البيئة الاستراتيجية الداخلية لتركيا في الأداء الاستراتيجي الأمني التركي، لاسيما وأنها تتطلع إلى ترسيخ دعائم دورها في بيئتها الإقليمية على نحو فاعل ومؤثر، لهذا حرصت تركيا على تدعيم بيئتها الداخلية بما يساعد على تنامي فاعلية دورها الخارجي، من خلال تعظيم مرتكزات قوتها وديمومتها، والحد من العوامل والفواعل التي تؤثر في تقويض بيئتها الأمنية الداخلية. من خلال ما تقدم، يسعى البحث إلى مناقشة البيئة الاستراتيجية الداخلية لتركيا، ومدى علاقتها وتأثيرها في توجهات تركيا الأمنية تجاه الجوار القريب.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من كونه يحاول دراسة تأثير البيئة الاستراتيجية الداخلية لتركيا في تفعيل توجهاتها الأمنية تجاه دول جوارها القريب، فضلا عن بيان مرتكزات قوتها ونقاط الضعف التي تشغل فكرها الاستراتيجي، كما تضمن البحث تحليل الترابط بين تعاظم مرتكزات قوة البيئة الاستراتيجية الداخلية في تركيا وتأثير ذلك في فاعلية الأداء الاستراتيجي الأمني التركي في محيطها الإقليمي.

إشكالية البحث:

ترتكز إشكالية البحث في أن عدد كبير من الدراسات لم تركز بشكل ذو أهمية على تأثير البيئة الاستراتيجية الداخلية لتركيا في صياغة توجهاتها الأمنية تجاه دول الخارج القريب، بل ركزت على مجموعة من الأفكار التي تمثل نتاجات حزب العدالة والتنمية، وإغفال حجم الترابط بين تأثير تعاظم مقومات القوة في البيئة الاستراتيجية

التركية وتعاظم أدائها الاستراتيجي في دول الخارج القريب. من هنا جاء البحث ليعالج هذه الإشكالية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها الآتي: تؤدي البيئة الاستراتيجية الداخلية لتركيا دوراً رئيساً ومنطلقاً مهماً في تحديد مدى تفعيل أو تراجع الأداء الاستراتيجي الأمني التركي. فالتغيير الإيجابي في تلك البيئة السابقة الذكر أدى إلى تفعيل هذا الأداء، والدخول في تفاعلات إقليمية غير مسبوقة، بمعنى أن هنالك علاقة طردية بين تعاظم البيئة الاستراتيجية الداخلية ومقومات القوة التي تشكل جوهر هذه البيئة وتفعيل الأداء الاستراتيجي الأمني التركي في دول الخارج القريب.

منهج البحث:

بهدف التوصل إلى صحة الفرضية من عدمها في إطار البحث، فقد تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي والمنهج الوصفي من أجل دراسة الظاهرة واستكشاف دلالاتها العامة.

هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول مناقشة مقومات القوة التي تمتلكها تركيا والتحديات التي تواجهها، بينما حاول المحور الثاني تناول دلالات التغيير في العقيدة السياسية التركية، والمحور الثالث الذي خُصص لتوضيح معطياته على دلالات الترابط بين تعاظم القوة والإدراك الاستراتيجي التركي لمكانة تركيا، وخُتم البحث بخاتمة تضمنت أهم استنتاجاته.

المحور الأول

مقومات قوة تركيا ومعوقاتها

إن ما يميز التوجهات الاستراتيجية التركية منذ عقدين من الزمن هو الاتجاه نحو توسيع الدور التركي إقليمياً وعالمياً، من المؤكد فأن مثل هذا التوجه يتطلب جملة مقومات عسكرية واقتصادية واجتماعية وسياسية، تشكل بمجملها المرتكزات الرئيسة في بنيتها الاستراتيجية الداخلية وتفاعلها، وقوة الفعل السياسي التركي تجاه بيئته الخارجية، وفي الوقت نفسه، فان تركيا –شأنها شأن أي دولة في العالم– تعاني من معوقات وتحديات في بيئتها تحاول أن تسيطر عليها وتعمل على تقليصها بحيث لا تكون عوامل مؤثرة في استراتيجيتها الشاملة.

مع بداية الألفية الجديدة، شهد العالم تغيرات جذرية في تفاعلات السياسة الدولية (كأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، واحتلال أفغانستان عام ٢٠٠١، والعراق عام ٢٠٠٣) والتي كانت تركيا واحدة من الدول التي أثرت وتأثرت بهذه التغييرات، بحكم مساس هذه التغييرات الدولية بسياستها وتطلعاتها، وهو ما دفعها إلى إعادة النظر بشكل كلي وجذري في استراتيجيتها الشاملة بهدف استثمار البيئة الإقليمية الجديدة وتفعيل دورها في بيئتها الداخلية(*) والخارجية، وقد تأكد هذا التوجه مع تسنم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، الذي احدث تغيراً كبيراً في التقدم الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ومن ثم انعكس على توجهاتها الأمنية الإقليمية **(كورو، ٢٠١٣، الصفحات ٤–٥)**.

أولاً: مقومات القوة:

١. المقومات الاقتصادية:

يمكن تلمس مقومات القوة التركية من خلال تنامي المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتركيا، فعلى الصعيد الاقتصادي، انتهجت القيادة التركية استراتيجية تنموية شاملة لكل القطاعات الحيوية في تركيا. اتجهت الحكومة في إطار "سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التركي" نحو تفعيل حزمة الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، بما يسهم في تنمية المشاريع الاقتصادية داخل وخارج تركيا، ويعزز من العوائد المالية إليها **(سوفيان، ٢٠١٩، صفحة ١١١)**. لهذا تدفقت سيولة مالية تقدر بنحو ١٩١ مليار أمريكي للاستثمار في تركيا منذ تولي الحزب الحكم ولغاية عام ٢٠١٨ **(عمر، ٢٠١٩، صفحة ٣٣٥)**. وهو ما عزز من قوة الأمن التركي لاسيما على الصعيد الداخلي والأداء الاقتصادي التركي، وتدلل مؤشرات مداخيل الاقتصاد التركي على النمو المطرد للاقتصاد التركي، فقد اسهم موقع تركيا الواقع ضمن إقليم نفطي، مع وجود خطوط أنابيب الطاقة المارة عبر موقعها هذا، في أعطاها مورد اقتصادي ضخم عبر مشروعات الطاقة هذه، فقد بلغ إنتاج تركيا للغاز الطبيعي في عام ٢٠١٦ (٢،٩٧٢) ألف طن من الغاز المسال **(عمر، ٢٠١٩، صفحة ١٢٢)**. في حين بلغ إنتاج الغاز (٤٧٣.٨) مليون متر مكعب في نهاية عام **(قايا، ٢٠٢٠)** ٢٠١٩.

بينما جاء مؤشر الإنتاج الصناعي في عام ٢٠١٧ بنسبة (٣،١٦)، وبسبب أزمة كورونا أصبح المؤشر بنسبة (١٦،١٠%) في عام٢٠٢٠، وذلك بحسب إحصائيات البنك المركزي في تركيا **(Grubu, n.d.)**. وعلى الصعيد الزراعي فقد احتلت تركيا المرتبة السابعة عالميا في الإنتاج الزراعي، إذ أن المساهمة المالية الخاصة باقتصاد القطاع الزراعي بلغت عام ٢٠١٦ نحو (٣، ٥٢) مليار دولار **(سوفيان، ٢٠١٩، صفحة ١٤٣)**. وساهمت التدفقات السياحية إلى تركيا في تعظيم واردات الدخل القومي التركي، ففي عام ٢٠١٧ بلغ عدد السياح في تركيا (٩،٣٩) مليون سائح، وهو ما وضعها في المرتبة السادسة عالميا من حيث عدد السياح، إذ أعلنت هيئة السياحة التركية بأن عدد السياح القادمين إلى تركيا عام ٢٠١٨ بلغ نحو (٤٦،١١٢،٥٩٢) سائح **(عمر، ٢٠١٩، صفحة ٣٦٣)**.

هذه القطاعات الاقتصادية ساهمت في تعزيز القاعدة الاقتصادية التركية على نحو ملحوظ، إذ ارتفع متوسط دخل الفرد في تركيا نحو (١٩٩.٢،١٥) دولار عام ٢٠١٩ **(سعدون، ٢٠٢٠، صفحة ١٠٩)**، وارتفع الناتج القومي لتركيا في عام ٢٠١٦، نحو (٨٦٩،٦٨) مليار دولار، بينما في عام ٢٠١٩ بلغ (٤٢،٧٦١) مليار

دولار **(البنك الدولي، بلا تاريخ)**. وبلغ حجم الناتج المحلي لها في الربع الأول من عام٢٠٢٠، (١٧٦) مليار و(١٤٦) مليون دولار **(Hasıla & Çeyrek, 2020, p. 12)**.

وارتفع احتياطي العملات الصعبة في البنك المركزي التركي لنحو (١٣٥) مليار دولار حتى عام ٢٠١٧، بعد أن بلغ (٢٨) مليار دولار عام ٢٠٠٢، وهذا يعني أن المداخيل المتحققة من العملات الصعبة خلال خمسة عشرة سنة بلغت (١٠٧) مليار دولار، وهو ما يؤشر على قوة الاقتصاد التركي وتناميها المطرد على الصعيد الداخلي والخارجي **(سوفيان، ٢٠١٩، صفحة ١٥٧)**.

إن تنامي الاقتصاد التركي بهذا الاتجاه، ناتج عن حزمة سياسات إصلاحية تبنتها الحكومة التركية، وضعت تركيا في المرتبة السابعة عشر عالميا، ومعدل نمو بلغ (٨،٦%) للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦)، وفي عام ٢٠١٧ بلغ الناتج القومي (٩٤٩) مليار دولار **(سوفيان، ٢٠١٩، صفحة ١٧١)**.

كما حققت تركيا مؤشرات عالية الجودة في المجالات كافة وتحولت إلى دولة اقتصادية متقدمة، بعد أن أتقن قادتها الاستراتيجيون امتيازاتها الجيوبوليتكية والديموغرافية، وتوقعت شركة (برايس ووتر هاوس كوبرز) البريطانية للخدمات المهنية، عبر تقرير بعنوان (الاقتصاد التركي سيحتل التسلسل الثاني عشر عالميا في عام ٢٠٣٠)، متفوقةً بذلك على كوريا الجنوبية وإيطاليا **(الجنابي، ٢٠١٩، صفحة ١١٣)**.

٢. المقومات العسكرية:

تأتي القوة العسكرية لتركيا كمرتكز متنامي في إطار الاستراتيجية الأمنية لتركيا، إذ يعد الجيش التركي ثامن أكبر جيش في العالم، وثاني أكبر جيش في حلف الناتو (وآخرون، ٢٠٠٩، صفحة ٣٦). ومع خضوع تركيا لحظر تصدير الأسلحة إليها في عام ٢٠١٩ من قبل بعض الدول الأوروبية، لجأت تركيا إلى صناعة الأسلحة وتطوير أنظمة الأسلحة، وتهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول عام ٢٠٢٣ – وفق الاستراتيجية الأمنية التركية الجديدة–، فقد احتلت تركيا في عام ٢٠١٧ المرتبة الثامنة عشر في تصدير الأسلحة عالمياً **(Slijper, 2017, p. 7)**.

وبحسب (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام)، أنفقت تركيا عام ٢٠١٥ حوالي (٢.١%) من ناتجها المحلي الإجمالي على القطاع العسكري، بمتوسط سنوي قدره (٢٧٥،١٥) مليار دولار، محتلة بذلك المرتبة الخامسة عشر في الإنفاق العسكري على مستوى العالم، والمرتبة السادسة على مستوى الناتو (Petrol, Freeman, & Others, 2016, p. 2016). بينما في عام ٢٠١٩ صنفت في المرتبة السادسة على مستوى العالم، وبأنفاق عسكري قدر بـ(٤،٢٠) مليار دولار، وقد بلغ نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي (٧،٢%) **(Tian & others, 2020, p. 2)**.

تمتلك تركيا مجموعة حديثة وكبيرة من المعدات العسكرية إلى جانب مؤسسات صناعية عسكرية دفعتها إلى الإنتاج العالمي، وفي هذا السياق تحوز تركيا مقاتلات (F-16) في عام ٢٠١٨، فضلا عن احتمالية امتلاكها (١٠٠) مقاتلة من طراز (F-35)، التي ستكون على شكل دفعات من قبل الولايات المتحدة، بقيمة (١١-١٦) مليار دولار، فضلا عن امتلاكها (١٠٩) مروحية من طراز (بلاك هوك) منذ عام ٢٠١٦، وسيتم إكمال الدفعات بحلول عام ٢٠٢٤، بقيمة (٥،٣) مليار دولار. كما تمتلك (٣٤) مروحية من طراز (شينوك)، وباعت الولايات المتحدة حوالي (١٠٠٠) ذخيرة الهجوم المباشر المشترك (JDAM)، والتي يصل المدى فيها إلى ١٥ ميلا بحريا، بقيمة (٧٠) مليون دولار، وقنابل ذكية من طراز (BLU-109). كما وهناك العديد من الصفقات التي عقدتها تركيا مع العديد من الدول، مثل إيطاليا وإسبانيا، والتي استوردت فيها قطع للأسلحة والطائرات وتم تجمعيها في تركيا **(Slijper, 2017, p. 19)**.

على صعيد الأسلحة الاستراتيجية، فقد حازت تركيا منظومة الدفاع الجوي (S-400) الروسية في صفقة بلغت (٤٣،٥) مليار دولار، لاقتناء خمس بطاريات منها بالرغم من معارضة الولايات المتحدة لها، والتي تمثلت بإيقاف تسليم تركيا صفقة طائرات (F-35)، إلا أن تركيا ترى بأنها تمتلك الاستقلالية في عملية تسليح جيشها، وان عقد الصفقة جاء كرد على سحب حلف الأطلسي لمنظومة (باتريوت) من جنوب تركيا في عام ٢٠١٥ **(اسماعيل و محي الدين، ٢٠١٧، الصفحات ٦-٧)**.

وكجزء من الاستراتيجية الأمنية التركية الجديدة في مجال التصنيع العسكري والاعتماد الذاتي في هذا المجال، تسعى تركيا إلى المساهمة في نظام الابتكار الوطني وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للصناعة المحلية، عبر إطلاق وكالة المشتريات العسكرية في مشروع وادي السليكون، إلى جانب وكالة الصناعات الدفاعية (وهي وكالة المشتريات الدفاعية الوحيدة في تركيا).

وقد صنفت شركتان تركيتان، وهما (شركة صناعة الإلكترونيات العسكرية Aselsan) و(شركة صناعات الفضاء التركية Turkish Aerospace Industries)، من بين أكبر مائة شركة منتجة للأسلحة في العالم (باستثناء الصين)، إلى جانب العديد من الشركات المصنعة للصواريخ والقنابل اليدوية والمركبات العسكرية والسفن الحربية **(Slijper, 2017, p. 24)**. ومن الجدير بالذكر إن شركة Aselsan، قد صنعت منظومة كورال الإلكترونية للتشويش على الرادارات المعادية التقليدية والمعقدة، كما أن المنظومة قابلة للنقل البري **(Slijper, 2017, p. 25)**.

وقد أثبتت أسلحة الدفاع محلية الصنع، أن الجيش التركي يمكن أن ينفذ عمليات عسكرية متطورة، دون الاعتماد على أنظمة الأسلحة المستوردة من دول أخرى، وذلك بنجاح تركيا تنفيذ عملياتها العسكرية (درع الربيع) في سوريا بالاعتماد على طيرانها ومعداتها، مثل منظومة كورال، والطائرات المسيرة، والدبابات مثل التاي (Altay) **(Akca & Yavuz, 2020, p. 12)**.

وعلى صعيد صناعة الطائرات من دون طيار (الطائرات المسيرة)، التي أصبحت السمة البارزة لحروب ومعارك القرن الحالي، فقد أدركت تركيا مدى أهمية نجاحها في هذا المضمار التسليحي، لهذا بدأت منذ عام ٢٠٠٧، اهتمامها بتصنيع أجيال من الطائرات من دون طيار، في إطار مواكبتها لتقنيات الحروب الجديدة. والجدول رقم (١) يوضح ذلك بشكل جليّ.

جدول رقم (١): يوضح نماذج الطائرات التركية المسيرة وشركات تصنيعها

الطراز	الشركة المصنعة	تاريخ الإنتاج	الكمية
سيرتش-١	اسليسان	٢٠١٨	+٥٠٠
كارجو	هندسة تقنيات الدفاع والتجارة	٢٠١٨	+١٦٠
بيرقدار ميني	بايكار	٢٠٠٧	+٢٠٠
بيرقدار تي بي-٢	بايكار ماكينا	٢٠١٥	٨٦
انكا	صناعات الفضاء التركية	٢٠١٦	+١٢
كارايل اس يو	فيستل	–	–
كارجو-٢	هندسة تقنيات الدفاع والتجارة	٢٠١٩	٣٥٦
سونغار	اسيسغارد	٢٠١٩	–

Source: (Gettinger, 2019, p. 201).

وبحلول عام ٢٠٢٣ ستنتهي تركيا من أعمال الوحدة الأولى من محطة (أق قويو) النووية، التي بدأت في تشييدها عام ٢٠١٠، إلى جانب استمرارية العمل بمحطة (سينوب النووية)، لاستخدام الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وللأغراض الصناعية السلمية، وربما تفكر تركيا بإدخال التقنيات النووية في بعض الصناعات الدفاعية، لحماية الأمن القومي التركي من التهديدات الخارجية. ولكن المعلن رسمياً المحطتان النوويتان هما للأغراض السلمية **(عمر، ٢٠١٩، صفحة ٢٠٨)**.

على صعيد القوة البحرية، امتلكت تركيا (١٢) غواصة، إلا أنها تعمل على بناء قدرة هجومية عميقة تقليدية طويلة المدى وعالية الدقة عبر دمج صواريخ كروز بالغواصات Ries الصامتة – التي المقرر من امتلاكها بين عامي (٢٠٢٢-٢٠٢٧)،

وهو ما ستعزز القدرة العسكرية للدولة، لاسيما فيما يتعلق بقدرات الهجوم البري في المناطق الساحلية، الذي يعد بمثابة تطور كبير لترسانة الأسلحة الاستراتيجية للجيش التركي، وتطور القاعدة التكنولوجية والصناعية الدفاعية لتركيا **(Kasapoğlu, 2020, p. 2)**. فضلاً عن ذلك، تعد قوة تركيا متفوقة من الناحية العددية للغواصات على مصر واليونان المنافستان لها في البحر الأبيض المتوسط، وذلك لمتابعة طموحاتها الجيوسياسية المتنامية في البحر المتوسط **(Kasapoğlu, 2020, pp. 5-8)**.

وفي السياق الأمني ذاته، عملت تركيا على وضع سياسات وتقنيات لحماية أمنها الوطني السيبراني، فقد تم نقل القيادة العامة للأنظمة الإلكترونية إلى بنية الاستخبارات الوطنية تحت مسمى "استخبارات التقنيات"، لتكون الاستراتيجيات مواكبة للتهديدات الأمنية السيبرانية الجديدة ومكافحتها **(أوغلو، ٢٠١٩، صفحة ٤٨)**.

ولأهمية الموضوع قرر مجلس الأمن القومي التركي اعتبار التهديدات السيبرانية تهديدات تمس الأمن الوطني، ولتطوير آليات الدفاع السيبراني، تأسست عدة كيانات، كهيئة الأمن السيبراني، التي أعدت خطة عمل تحت عنوان "استراتيجية الأمن السيبراني (٢٠١٦-٢٠١٩)"، لتعزيز الأمن السيبراني الوطني التركي وتطوير بنتيها التحتية، فضلا عن قيادة الدفاع السيبراني التابعة للقوات المسلحة التركية، إلى جانب المركز الوطني للتدخل في الحوادث الأمن السيبرانية، والذي عمل في عام ٢٠١٧ على تخفيف آثار التهديد الإلكتروني "هجوم برنامج الفدية العالمي Cry Wanna"، مقارنة ببقية الدول، فقد تنبأ المركز بوجود خطر على نظام الويندوز المفتوح (أوغلو، ٢٠١٩، الصفحات ٥٠-٥٣). كما تجدر الإشارة إلى أن تركيا عضو في مركز التكامل في الدفاع السيبراني في أستوينا التابعة لبنية الحلف الأطلسي، التي تقدم خدمات التدريب إلى الأعضاء، ووضع استراتيجيات لمواجهة التهديدات السيبرانية **(Şeker & Bura, 2018, p. 2)**.

لقد شكلّ وباء كورونا الذي بدأ بالانتشار في تركيا في آذار ٢٠٢٠، تطوراً غير متوقع في الصناعة الدفاعية، فقد تعامل القطاع مع الوباء بشكل ناجح بقدرته

على جذب مشاريع وصفقات دولية كبيرة في تلك المدة، ما أعطى مؤشراً إيجابياً على مستقبل قطاع صاعد لقوة صاعدة، لاسيما خلال المرحلة القصيرة والمتوسطة **(باكير، ٢٠٢٠، صفحة ٢٣)**.

٣. المقومات السياسية:

تحوز تركيا مصادر قوة سياسية كبيرة، والتي تنبع من إدراك القيادة السياسية لأهمية موقعها الجغرافي القريب من مصادر الطاقة في الشرق الأوسط واسيا الوسطى وشرق البحر المتوسط، فضلاً عن قربها من أزمات المنطقة التي تشكل تهديدات امنيه لها، سواء في العراق أم مصر أو سوريا أو ليبيا، لذلك عملت القيادة السياسية التركية على توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط والأطراف الدولية، بعيداً عن الأيديولوجيا، بغية تحقيق مصالحها، فقد عملت من منظور الاعتماد المتبادل والتكامل **(أتامان، ٢٠١٨، الصفحات ١٨-٢١)**.

يتأثر نهوض تركيا بدور مهم في أي ترتيبات إقليمية بطبيعة علاقاتها بكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما إن أحد مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة تتمثل في حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها على الجانب العربي. وفي إطار ذلك تضمن تركيا عبر علاقتها مع إسرائيل دوراً قيادياً في الترتيبات الاقتصادية والإقليمية، في إطار الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، وتتضح العلاقة المتبادلة ما بين الجانبين عن طريق الرؤية الإسرائيلية لتركيا بأنها أهم دول المنطقة المساهمة في دمج إسرائيل في النظام الشرق أوسطي، ووسيلتها الأبرز في تقريب الدول العربية إلى مسارات السلام مع إسرائيل، وبالمقابل الغاية التركية من علاقتها مع إسرائيل تتحدد في مظاهر عدة ابرزها التعاون التسليحي، والتعاون الأمني لمكافحة التطرف والحركات الانفصالية (حزب العمال الكردستاني) **(السعيد، ٢٠١٤، الصفحات ٩٧-٩٨)**. فضلا عن دعم اللوبي اليهودي لها داخل الكونجرس الأمريكي، ومساعدتها في رفع حظر الأسلحة عنها، ومساندتها في القضية القبرصية والأرمنية **(بوساحة و راقدي، ٢٠٢٠، صفحة ٤٥٧)**.

من جانب آخر، يرى العديد من المراقبين أن عضوية تركيا في الأطلسي لم تعد لها قوة استراتيجية كما كانت في الحرب الباردة، إلا أن حقائق ما بعد الحرب الباردة تؤكد عكس ذلك، إذ يلاحظ أن عضويتها كانت أحد أسباب نجاح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، فقد ساهمت بشكل فعال في تعزيز عملها العسكري في إطار الأطلسي في أزمة الخليج الثانية، وتكرر بروز قوتها في عمليات أفغانستان عبر مشاركتها عسكريا ولوجستيا فيها، ولعل ابرز ما يؤكد على قوة تركيا الأطلسية قول (هنري كيسنجر)، "إن تركيا أحد ركائز نجاح الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في تعزيز أمن الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب، ولا يمكن الحديث عن أي نجاح في المنطقة دون تركيا" **(السعيد، ٢٠١٤، صفحة ١٠٠)**.

لقد نجحت تركيا في التوفيق بين إرثها الإسلامي وأيديولوجيتها العلمانية، عبر انضمامها لمنظمة التعاون الإسلامي التي عززت من دورها في العالم الإسلامي، وتوجهاتها لبناء علاقات رصينة مع حركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، فقد فرضت نفسها كنموذج جديد للإسلام السياسي، يختلف عن الطروحات الإسلامية التقليدية، وبذلك فقد تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا دبلوماسية متناغمة مكنتها من أن تصبح قوة إقليمية مركزية، تؤدي دور الوسيط لحل النزاعات القائمة بين الدول التي تقيم علاقات معها **(كامل، ٢٠١١، صفحة ٢١٥)**. والحد من المخاطر السياسية على اعتبار أنها وريثة الدولة العثمانية **(سوفيان، ٢٠١٩، صفحة ٣٥)**.

٤. المقومات الثقافية:

لقد تبنى حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية متعددة الأبعاد، فإلى جانب الخصائص الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي منحت تركيا مرتكزات القوة على الصعيد الإقليمي والدولي، هناك مرتكز آخر وهو متغير القوة الثقافية **(أتامان، ٢٠١٨، صفحة ٢١)**. فقد عمل الحزب بالموروثات الثقافية المشتركة في التأثير على الجماهير الإسلامية، بانها ليست حليفة لإسرائيل عبر مواقفها من القضية الفلسطينية وإسرائيل لاسيما في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ **(سوفيان، ٢٠١٩، صفحة ٣٥)**. وعززت ذلك عبر مسلسلاتها أيضا، التي بثت عبر القنوات العربية والغربية، من جانب آخر، عملت على

الترويج لحضارتها وعاداتها ومعالمها التاريخية وطبيعتها الخلابة، وبذلك وظفت الفن في خدمة السياحة والاقتصاد **(عمر، ٢٠١٩، صفحة ٦٤)**.

فضلا عن ذلك، روجت الحكومة التركية للعثمانية الجديدة والإرث العثماني، عبر تحويل متحف آيا صوفيا إلى مسجد، الذي كان مسجداً عثمانياً قبل قيام الجمهورية التركية، لإحياء الإرث العثماني والإسلامي في الداخل والخارج، والتلويح بعودة الدولة العثمانية بنمط ليبرالي جديد **(صحيفة العرب، ٢٠٢٠، صفحة ١)**. وفي السياق ذاته، عممت الثقافة التركية محليا ودوليا عبر المنح الدراسية التي تقدمها الحكومة التركية للطلبة والباحثين لكافة الدول لا سيما مؤسسة "YTB "رئاسة شؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات القريبة من تركيا"، وهو ما يسهم في تنميط الثقافة التركية في ذهنية الطلاب والباحثين **(عمر، ٢٠١٩، صفحة ٦٤)**.

خلاصة لما تقدم، أسهمت مجموعة من المقومات في تشييد القوة التركية في البيئة الاستراتيجية الداخلية التركية، كما أن الاستكشاف الشامل لهذ المقومات يؤكد على تناميها بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين بمستوياتها ومجالاتها المختلفة. ولكن التساؤل الأهم هل هنالك معوقات أو نقاط للضعف تؤثر في تراجع البيئة الداخلية؟ وهذا ما سيتم الإجابة عنه في المرتكز الثاني.

ثانيا: المعوقات والتحديات:

رغم أن البيئة الداخلية التركية شهدت مجموعة من المقومات التي أسهمت في تعاظم مكانتها إلا أن هنالك مجموعة من المعوقات التي تشكل عوامل ضعف، وقادت إلى الإفراط في الجهد التركي خلال مدة طولية من الزمن وشكلت تحديات قوضت بعض من مقومات القوة لديها. هذا الامتداد الجغرافي للقومية الكردية، قد شكل خطرا على البيئة الأمنية لتركيا، والتي تزامنت مع التوجهات الانفصالية التي تحملها مجموعة من الحركات الكردية. ويمكن تركيز المعوقات والتحديات في الآتي:

١. منظمة حزب العمال الكردستاني:

تعد منظمة حزب العمال الكردستاني من القضايا المحورية في العقلية الأمنية التركية سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي. فمع حلول عام ١٩٩١ وتمتع الأكراد

في شمال العراق بحكم فيدرالي، أصبحت المنطقة الجيوسياسية في شمال العراق تشكل ثغرة أمنية مزدوجة تهدد الأمن التركي، وزادت من التحديات التي تواجه تركيا، لاسيما تزايد الطموحات الكردية وتعزيز الشعور القومي عند الأكراد في تركيا وظهور توجهات انفصالية لدى بعضهم، من جانب آخر شكلت الحدود التركية–العراقية الثغرة التي يسرت من تغلغل حزب العمال الكردستاني إلى داخل الأراضي التركية وتصعيد عملياته. فضلا عن الثغرة الأمنية المزدوجة على الحدود التركية–السورية، فالدعم الدولي الذي تلقاه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وسيطرتهم على أقاليم الشمال السوري، مهد لتشكيل إقليم على طول الحدود التركية، وتهديد حدودها الجنوبية من قبل مقاتلي حزب العمال الذي أصبح ملاذاً آمناً لهم، كما في شمال العراق **(بو شريف و بحري، ٢٠١٩، الصفحات ٨٢-٨٣)**. وهو ما تدركه تركيا التي ترفض أن تقام دولة كردية على تخوم حدودها وتقتطع أجزاء من الدولة القومية التركية **(مخول، ٢٠١٣، الصفحات ١٠-١١)**.

٢. حركة فتح الله غولن:

تشكل حركة كولن التي يترأسها (فتح الله غولن) مصدر تهديد للأمن التركي، فقد بدأت التوترات بين الحركة والحزب الحاكم تظهر في عام ٢٠١٣ أثر أزمة اقتصادية وسياسية بسبب انتشار مستندات فساد طالت المقربين من رئيس الحكومة، واتهام غولن من قبل الأخيرة بمحاولة الإطاحة بالنظام السياسي **(سوفيان، ٢٠١٩)**. وقد صنف تنظيم فتح الله غولن وحركة الخدمة من ضمن لائحة التنظيمات الإرهابية، بعد أن أثبتت التحقيقات القانونية، أن الحركة متورطة في عمليات التجسس على رئيس الحكومة ومجلس الأمن القومي التركي. وبعد فشل الانقلاب عام ٢٠١٦، أُتُهِمَ غولن بالتدبير للانقلاب عبر التنسيق مع الجنرالات في الحكومة للإطاحة بالنظام السياسي، وبذلك بات التنظيم يشكل تهديداً دائمياً للدولة، بعد أن تكررت محاولات تهديده للأمن الداخلي التركي عدة مرات **(جول، ٢٠١٧، الصفحات ٢٢١-٢٢٤)**.

لقد أصبحت حركات حزب العمال الكردستاني، وجماعة فتح الله كولن، جهات فاعلة في تهديدها للأمن القومي التركي، ليس على صعيد الداخل التركي فحسب، بل

في بيئتها الإقليمية كذلك، إذ أصبحت هذه التنظيمات من أكبر مصادر تهديد السلامة الوطنية لتركيا ووحدة أراضيها، ومما زاد من تنامي تهديداتها أن قضاياها أصبحت عابرة للحدود، وتلقى تعاطفا من قبل العديد من القوى الغربية التي لا تروق لها السياسة التركية، وهو ما جعلها بمثابة أدوات توظف ضد الأمن التركي، وتمثل دلالة على تنامي تهديدات هذه الحركات للأمن التركي **(أتامان، ٢٠١٨، صفحة ١٦)**.

٣. المعارضة الداخلية:

على الرغم من القوة السياسية التي تتمتع بها حكومة أردوغان، إلا أن المعارضة السياسية لحكومته تبين مدى تعارض وجهات النظر حول مصير وتوجهات السياسة التركية، إذ أفرزت انتخابات عام ٢٠١٥ التي انتهت بمشاركة ٨٢% من الناخبين الأتراك، مدى قوة الأحزاب المعارضة في تحشيد الجماهير ضد مشاريع تغيير الدستور التركي، وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، وتغيير نظام الحكم من النيابي إلى نظام رئاسي **(علي، ٢٠١٥، صفحة ٩٩)**.

وعقب الانقلاب الفاشل، عزمت الحكومة التركية إلى تحويل النظام البرلماني إلى نظام رئاسي وتوسيع صلاحيات الرئيس، وبالفعل تم ذلك في عام ٢٠١٧ بعد إجراء استفتاء شعبي، وأصبحت تتعالى أصوات المعارضة في البرلمان، لا سيما حزب الشعب الجمهوري المعارض، حول تزايد صلاحيات الرئيس وعدم مشروعية تمرير القرار **(سوفيان، ٢٠١٩، الصفحات ٤٦-٤٧)**. فضلاً عن احتجاجات المعارضة على اتخاذ رئيس الدولة قرارات غير مدروسة-من وجهة نظرهم-لاسيما رفضهم لإرسال قوات عسكرية إلى ليبيا التي تسهم في إثقال كاهل الدولة اقتصاديا وعسكريا وامنيا **(عبد الرزاق، ٢٠٢٠)**.

بناءً على ما سبق، من وصف للبيئة الاستراتيجية الداخلية التركية، ومقومات القوة المتوافرة فيها، والمعوقات والتحديات التي تواجهها، والاستكشاف الشامل لمدى غلبة الأولى على الثانية، فان الأولى تتعاظم بشكل مستمر، مع وجود إرادة سياسية بالعمل على تكثيفها إلى اقصى ما يمكن بهدف الاستفادة من توظيفها في عملية تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

المحور الثاني

التغيير في العقيدة السياسية التركية

الاستراتيجية لا تتسم بالثبات، وتخضع إلى التغير بحكم المتغيرات الدولية والإقليمية التي تتصف بالغموض، لذلك فان سمة الاستراتيجية هو التغير وفقا لما تقتضيه متطلبات تحقيقها، والتبدل بحكم التغيرات ومواكبة للتطورات التي تأتي من البيئة الاستراتيجية بمستوياتها المختلفة، وهذا التوصيف ينطبق، إلى حد ما، على السمات العامة التي تتميز بها الاستراتيجية التركية الشاملة، إذ فرضت عليها تطورات البيئة الدولية، والتداعيات الإقليمية التغيير لتواكب متطلبات صعودها الاستراتيجي الطامح نحو النفوذ الإقليمي، والمكانة الدولية النسبية.

١. تغير الاستراتيجية التركية:

مع بداية القرن الحادي والعشرين احتكم الفكر الاستراتيجي التركي نحو التغيير، فبعد أن كانت العقيدة السياسية التركية طيلة القرن العشرين قائمة على سياسة الانكفاء على الذات، فقد شهد تغيراً كبيراً، ويعود السبب في تغيرات التي شهدتها البيئة الداخلية لتركيا، لاسيما وصول نخبة سياسية ذات ميول إسلامية، إلى جانب مجموعة من التغييرات التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية مع مطلع القرن الحالي، والعمل على جعل تركيا محل استقطاب إقليمي، وتفعيل الدور التركي تجاه الشرق الأوسط ككل، إلى جانب طروحات الفكر السياسي لها التي تنادي بضرورات إحياء الروابط التاريخية بين الأتراك والعرب، والتذكير بالتاريخ المشترك بينهما خلال العهد العثماني، في ثنايا السياسة التركية الحالية تجاه العرب وقضاياهم وفق وجهة النظر التركية، بما يتناسب والقضايا التي تطرحها بيئة القرن الواحد والعشرين **(كامل، ٢٠١١، الصفحات ٢١٣-٢١٥)**.

تجسيداً لما تقدم، طرح أحمد داود أوغلو "نظرية التحول الحضاري" انطلاقا من قناعاته بضرورة مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع، وقوة الحق الأصيل، ويبرهن في إطار ذلك، أن العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ليست تعبيرا عن انتصار المعسكر الرأسمالي، إنما عبرت عن تحول حضاري تمثل في مركز الحضارة الغربية، ممثلا بأوروبا والولايات المتحدة، وصعود آسيا الباسفيك الساعية إلى بناء صعودها

Regional Studies Journal, Vol.15, No.49, July 2021 (169-200)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

عبر الصين والهند واليابان، والمحور الإسلامي بقيادة تركيا ومصر وإيران وباكستان، وقدر تعلق الأمر بتركيا، يرى أوغلو أن مرجعيتها التاريخية والثقافية تحتم عليها أن تبني سياسة خارجية فاعلة ليس في إقليمها فحسب بل في العالم اجمع، باعتبار أن موقعها الجيوبولتيكي بين قارات العالم الثلاث ذات الثقافات المتباينة، يحتم عليها أن تتبنى مثل هذا الدور **(عبدالقادر، ٢٠١٢، صفحة ٥٧٦)**.

ثم عزز أوغلو نظرية التحول الحضاري، بنظريه أخرى ميزت سمات سياستها واستراتيجيتها طيلة عقد من الزمن، إذ طرح نظرية "العمق الاستراتيجي" التي دعا عبرها إلى أن تكون تركيا دولة فاعلة تقف على مسافة واحدة من كل الفواعل الدولية الأخرى، وأن توظف دبلوماسيتها لتكون اكثر انغماسا في تفاعلات بيئتها الدولية والإقليمية، وان تجعل من موقعها الجغرافي، رابط ما بين دول طوقها الآسيوي والأوروبي **(سعيد، ٢٠١٢، الصفحات ٥٥-٥٦)**.

هذه الطروحات السياسية جعلت تركيا في هذا القرن توصف بانها دولة مبادرات في إقليمها وليس دولة ظرفية تتحدد سياستها فقط في حمايتها واستقرارها، لذلك عمدت القيادة السياسية التركية على إعادة هيكلة عقيدتها السياسية، التي جاءت بمقاربة جديدة للإسلام السياسي أنهت التوجه الغربي المطلق وفق المنطلقات الجغرافية، ومزاوجتها مع توجهاتها نحو الشرق وفق السمات الحضارية التي تتسم بها تركيا **(أتامان، ٢٠١٨، صفحة ١٣)**.

وفقا لذلك، توجهت تركيا في إطار استراتيجيتها الناهضة للتعامل مع بيئتها الإقليمية من منطلقات ثقافية وحضارية، مؤطرة بأطر عثمانية، ومبنية على منطلقات براغماتية، وتطوير علاقاتها مع جميع الأطراف، محققةً التوازن في علاقاتها مع أوروبا والشرق الإسلامي من خلال تمكنها من تمثيل الثقافة الغربية الليبرالية، والثقافة الإسلامية ذات الطابع العثماني كإطار لمنطلقاتها السياسية بغية تحقيق مصالحها **(أتامان، ٢٠١٨، الصفحات ٢٠-٢١)**.

وتحقيقا لهذه المنطلقات، تبنى حزب العدالة والتنمية، ترجمة هذه الأفكار بشكل واقعي في إطار استراتيجية تركية جديدة، وبعض المراقبين للسلوكيات التي تتبعها حكومة حزب العدالة والتنمية، وصفوها على أنها خليط تطبيقات لأطاريح "العثمانية

الجديدة" و "العمق الاستراتيجي" معاً، بشكل ميز سياسة تركيا الخارجية خلال العقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، وما الوجود العسكري التركي في سوريا وليبيا، وعمليات البحث عن الطاقة في شرق المتوسط التي تقوم بها سفن التنقيب التي ترافقها سفن حربية تركية، إلا دليل على ذلك **(نوفل، ٢٠١٠)**.

٢. المتغيرات الإقليمية والدولية:

إن طبيعة المتغيرات التي أفرزتها البيئة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، لا سيما تلك التي تمثلت بالتغيير السياسي في العالم العربي، وما تلاها من تحولات سياسية وصراعات إقليمية، وما نتج عنها من أحداث زادت المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة، فضلا عن تغير العديد من النخب والأنظمة السياسية، كل ما تقدم دفع تركيا إلى التخلي عن توجهات سياستها التي بنتها وفق منطلق العمل على تصفير المشاكل في طوقها الإقليمي، ومن ثم تبنيها لسياسات تقوم على القوة الصلبة في تنسيق وتنفيذ سلوكياتها الدولية والإقليمية، لاسيما تلك الموجهة نحو الشرق الأوسط، إذ وجدت أن دورها المحوري ومصالحها الاستراتيجية تتطلب أن تنغمس في تنفيذ هذه السياسات، انطلاقا من تحقيق المصالح، في إطار التنافس الدولي والإقليمي الساعي إلى زيادة النفوذ على منطقة الشرق الأوسط **(سليم و مجناح، ٢٠١٨، الصفحات ١٠٤٨-١٠٤٩)**.

يتضح ذلك، عندما تقدم تركيا نفسها للدول العربية على أنها دولة ذات عمق حضاري إسلامي، مستهدفةً بذلك جذب ولاءات لها في المنطقة، بحيث تكون تركيا أنموذجاً حضارياً يحتذى به، في حين تقدم نفسها في ذات الوقت على أنها دولة ذات أسس ومبادئ علمانية، بهدف تعميم أنموذجها في إقليمها انطلاقا من سعيها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما تأتي المفارقة (أي البراغماتية) الأخرى من خلال ازدواجيتها في التعامل مع إسرائيل التي لها علاقات معها، وفي الوقت نفسه، تعمل على دعم ومناصرة الحركات الفلسطينية، مستهدفة في ذلك خلق أجواء من المقبولية لها في العالم العربي بأنها تناصر القضية الفلسطينية والقضايا العربية ككل **(الطائي، ٢٠١٨، الصفحات ٧١-٧٢)**.

Regional Studies Journal, Vol.15, No.49, July 2021 (169-200)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

إن هذا التوجه التركي، يعكس تفسيرات عدة لهذه المقاربات التي انطوت عليها السياسة التركية تجاه جوارها الإقليمي، فهي يمكن تفسيرها على أنها توجه تركي صادق نحو تحسين علاقاتها الإقليمية وفق قاعدة تبادل المصالح والمنافع، كما يمكن تفسيرها من الجهة الأخرى على أنها نابعة من البراغماتية التركية الساعية إلى تحصيل المنافع **(الطائي، ٢٠١٨، صفحة ٧٤)**.

في هذا السياق، يتبين أن الفعل الاستراتيجي التركي الذي اتسم بالتغير، جاء بناءً على العقلية السياسية التركية الطامحة للنفوذ والتقدم في القدرات، فالإنفاق العسكري لتركيا يدلل على تنامي دورها الإقليمي، إلى جانب عضويتها في الأطلسي التي تدلل على رغبتها في زيادة قدراتها العسكرية للتأثير في إقليمها، فضلا عن العامل السكاني، إذ تعد تركيا دولة فتية نظرا للطبقة الشبابية بين سكانها، كما تحوز على كميات هائلة من المياه والأراضي الخصبة الزراعية، وهو ما يجعها دولة إنتاجية وزراعية، كل هذه القدرات والإمكانات أدت إلى تنامي اقتصادها بطفرة نوعية في القرن الحادي والعشرين، وهو ما انعكس على أجنداتها السياسية والاستراتيجية**(سليم و مجناح، ٢٠١٨، الصفحات ١٠٥٥-١٠٥٦)**.

٣. تغير العقيدة السياسية التركية:

لقد طرأت تغيرات على العقيدة السياسية التركية، بصورة طردية مع التغيرات التي شاهدتها البيئة الدولية والإقليمية، فضلا عن البيئة الداخلية لتركيا التي شهدت تهديدات عدة للأمن القومي التركي، إلى جانب الطفرات التي شهدتها البيئة الداخلية من ناحية القوة العسكرية والاقتصادية، لذلك بُنيت العقيدة السياسية التركية التي تعاملت تركيا بناءً عليها مع بيئتها الإقليمية ومتغيراتها، إلى جانب مقومات قوتها، وفق المزاوجة ما بين نظريتي العمق الاستراتيجي والعثمانية الجديدة، فبعد أن كانت قائمة على نظرية تصفير الخلافات والتعاون، تبنت عملية التحول إلى دبلوماسية القوة الصلبة كمحدد لتوجهات تركيا في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، عبر الاندفاع باستخدام أدواتها العسكرية إلى تأمين مجالاتها الحيوية في طوقها الإقليمي، كي تحافظ على مصالحها الاستراتيجية. كل ذلك يؤكد أن الفكر الاستراتيجي التركي قائم على البراغماتية وهي من أهم مميزات الاستراتيجية التركية.

المحور الثالث

دلالات العلاقة بين تنامي قوة تركيا وإدراكها الاستراتيجي لمكانتها

يرتبط الأداء الاستراتيجي للدول بمدى تعاظم أو تراجع مقومات قوتها، فهناك علاقة طردية ومتوازية بين القوة والفعل الاستراتيجي، فكلما ازدادت مقومات القوة للدولة، كلما توسع وتعاظم الفعل الاستراتيجي للدولة، فمع تطور القوة تكتسب الدولة القدرة على الردع، كما تنجح القيادة السياسية على تحقيق سياساتها وطروحاتهم عبر توظيف قوتها **(Küçüksahin & Others, 2008, p. 22)**.

في هذا الاطار وضع (روبرت كابلان) فرضية مفادها، أن موروثات التاريخ والخرائط والجغرافيا والثقافة، كاشفة عن طموحات ونوايا الدول، فمحددات الدولة تكمن في موقع الدولة على الخرائط وموروثاتها، فعلى الرغم من خطورة الخرائط لكنها ضرورية لفهم السياسة العالمية، إلا أن هذه الموروثات تقابل الواقعية التي تحول هذا الموروثات أساسا للامساواة، والتي تؤدي إلى حدوث الصراعات **(روبرت، ٢٠١٥، صفحة ٤٨)**.

لذلك، توظف كل الدول عناصر قوتها الوطنية وفق مصالحها وغاياتها، فالقوة هي التي تحدد مجالات مصالح ونفوذ الدولة، وتعد عناصر القوة الوطنية هذه متغيرات تتغير حسب كل مجال من مجالات التأثير والمصالح، لذلك فتركيا تُسخر قوتها العسكرية لحماية أمنها القومي من المخاطر والتهديدات التي تنطلق من الحدود المجاورة لها، بينما توظف متغير قوتها الثقافية في التأثير على المناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية **(Küçüksahin & Others, 2008, p. 22)**.

تبنت تركيا مبدأ (داؤود أوغلو) والذي يتلخص في: "كي تتغلب تركيا على ردود الفعل الدفاعية ضد التهديدات التي تواجهها في الداخل أو التي سوف تواجهها، ينبغي عليها أن تعمل على صياغة الدفاع عن البلاد خارج حدود الدولة، والذي لا يمكن تحقيقه (الدفاع) داخل الحدود الفعلية للدولة"، وقد ظهر ذلك جليا بعد أن ساد عدم الاستقرار في البيئة الضعيفة جيوسياسياً المحيطة بتركيا، ووصل إلى مستوى يهدد أمن

تركيا وإمكانية الانتشار، وبرزت الحاجة إلى القوة الصلبة ومواردها، التي كانت تفتقر إليها تركيا من الناحية الهيكلية بسبب الضعف النسبي السابق **(Yükselen, 2020, p. 220)**.

اذا كانت القوة الناعمة من الوسائل الرئيسة المستخدمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية التركية، فلم تعد وسيلة فعالة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة لاسيما بعد الأزمة السورية، وعودة الاعتبارات الواقعية السياسية التي تجلب أصول القوة الصلبة إلى الداخل، لذلك بدأت الاستراتيجية التركية التخلي عن سياسة تصفير المشاكل نتيجة التغيير في البيئة المحيطة بها وتفكك الأنظمة السياسية المحيطة بها وظهور تهديدات لم تكن موجودة في زمن تبني سياسة تصفير المشكلات **(Yükselen, 2020, p. 200)**.

وبعد أن تخلت تركيا عن سياسة تصفير المشاكل، بدأت بالتوجه نحو تنفيذ استراتيجيتها الجديدة المتمثلة بالعمق الحضاري، وذلك عندما ابدى حزب العدالة والتنمية اهتماماً غير مسبوق للجوار الإقليمي، لاسيما بعد الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦ ومحاولتها إحياء علاقاتها وروابطها في الدول كانت من ضمن الأراضي العثمانية، والتي تجمعها بتركيا مواريث ثقافية أو إثنية، فضلا عن مصالح والتزامات اقتصادية وسياسية وتاريخية، معززةً ذلك بقوة مادية ومعنوية، فبعد أن حققت نهضة في الصناعات العسكرية التركية، إلى جانب النمو والتطور الاقتصادي والمالي الذي ساعد في التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي العسكري، أصبحت المؤسسة العسكرية التركية جاهزة لتكون الأداة لتحقيق أهداف الاستراتيجية التركية الجديدة المتصالحة مع ارثها العثماني، وحماية المصالح الحيوية للدولة، كل ذلك أدى إلى تعزز تأثيرها الإقليمي **(مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠، صفحة ٧)**.

لقد حققت السياسة التركية متطلبات الاستقرار والأمن الداخلي من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية، وتصوير تركيا نفسها بانها دولة ديمقراطية آمنة قوية نسبياً، وتبعا لذلك توجهت الاستراتيجية التركية نحو الجغرافيا القريبة التي تربطها روابط ثقافية وتاريخية، هذه المناطق هي بشكل رئيسٍ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان

والقوقاز **(Pehlivantürk, 2017, p. 267)**. فلم تعد فكرة أن تركيا تعد صمام الأمان بوجه التوسع السوفيتي، وأنها الجسر الرابط بين الشرق والغرب، تتناسب وحجم الطموحات التركية وجذورها التاريخية، وثقلها الثقافي والسياسي، والتعبير عن مصالحها بالوسائل الاقتصادية والعسكرية، متفادية الإفراط في تحمل أعباء الدور والموقع **(مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠، الصفحات ٧-٩)**.

بمعنى انه فضلاً عن النمو الاقتصادي والعسكري لتركيا، وتعاظم التهديدات التي تشكلها التنظيمات العسكرية العابرة للحدود على أمنها القومي، ثمة عامل آخر دفع تركيا لتفعيل قوتها الصلبة، ألا وهو ظهور التحالفات العسكريَة وتزايد التدخلات الدولية في المنطقة **(عمر، ٢٠١٩، صفحة ٢٠٦)**. وذلك لأنها ترى بانها قوة إقليمية ومن حقها حماية أمنها القومي مصالحها في المنطقة، ويتضح ذلك من تدخلاتها في سوريا وليبيا، ولتدعيم ذلك عملت على تفعيل دورها العسكري والأمني في المنطقة.

لذلك، فإن عودة تركيا إلى الاهتمام بأراضي الدولة العثمانية، تعكس إرادة تركيا في الانتقال من دولة منكفئة على ذاتها إلى دولة مركزية مؤثرة وفاعلة، وتعمل على فرض سياساتها واستراتيجياتها الإقليمية، والانتقال من المرحلة الانعزالية إلى التدخل بفاعلية، وهي بذلك أيضا تحاول تعميم صورة نمطية للشرق بأنها قوة إقليمية لها مكانتها في حسم القضايا السياسية والاقتصاديَة في المنطقة **(عمر، ٢٠١٩)**. كما كانت في القرن الثامن عشر عندما كانت تسيطر على سواحل البحر المتوسط الشرقية والشمالية **(قدورة، ٢٠٢٠، صفحة ٦)**.

وعلى الرغم من حكم الدولة العثمانية لشمال أفريقيا وبلاد الشام طوال مئات السنين في العصر الحديث، وعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية لدول البحر الأبيض المتوسط، إلا أن تركيا تمثل قوة ديموغرافية واقتصادية وعسكرية ماحقة تمكنها من الانتشار في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط، وتمتلك العديد من المزايا التي لا تمتلكها الدول المتوسطية الرئيسة الأخرى القريبة من شمال أفريقيا، كاليونان مثلا **(روبرت، ٢٠١٥، صفحة ٣٥٤)**. وعزز ذلك الرئيس التركي من خلال وصف

ما يجري من تدخلات تركيا في سوريا وليبيا، بانها حرب استقلال جديدة **(أنسالو، ٢٠٢٠، صفحة ١)**.

لقد شكل التغيير في البيئة الاستراتيجية زيادة في تركيز الأداء السياسي والاقتصادي والعسكري التركي ونفوذها الإقليمي والدولي، وفرصة للقيادة السياسية بالتحرك خارج الحدود، ودوافعها متباينة في ذلك بين الأمن القومي، والأمن اقتصادي، أو رابطة فكرية ثقافية وحضارية وغيرها **(الشمري، ٢٠١٩، صفحة ٥٠٩)**.

إذ أن جوهر الأداء الاستراتيجي التركي اتجاه اليونان يكمن في الأبعاد ذات الدلالات العثمانية والمتضمنة الأبعاد التاريخية والحضارية لتركيا المرتبطة بالمصالح السياسة والاقتصادية في جزيرة قبرص، والتي تضاعفت أهميتها بسبب استكشافات الغاز قرابة سواحلها الجنوبية، فضلا عن تاريخ الصراع بين تركيا واليونان على الجزر الكثيرة في البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة **(الزواوي، ١٤٣٦هـ، صفحة ٥٨)**.

فضلاً عن التدخلات العسكرية التي انتهجتها تركيا تجاه دول حوض البحر الأبيض المتوسط، لاسيما في سوريا وليبيا، للحفاظ على امنها القومي ضد التهديدات الأمنية المتمثلة بالحركات المسلحة الكردية في الدول المحيطة بها، والحيلولة دون وصولهم إلى البحر المتوسط في المستقبل **(مخنف، ٢٠١٨، الصفحات ٣٧-٣٩)**.

يؤكد الاستكشاف الشامل للأداء الاستراتيجي التركي بانه كلما اقتربت الذكرى المئوية لقيام الجمهورية التركية التي ستكون في عام ٢٠٢٣، كلما زادت تحركاتها نحو المجال الحيوي لها، لاسيما المناطق التي لها ماضي وإرث عثماني، وحاضر ومستقبل اقتصادي قوي، وما يدلل على ذلك هو تحركاتها نحو سوريا وليبيا واليونان وحتى أذربيجان.

وما يوضح ذلك تصريحات رئيس الجمهورية التركية التي أكد خلالها على الترابط بين الأهداف التنموية السياسية والاقتصادية لتركيا وعام ٢٠٢٣، والمتمثلة بوصولها ضمن المراتب العشرة على مستوى اقتصاديات العالم، ورفع الناتج المحلي لتركيا، فضلاً عن الطموحات التي عبر عنها داؤود أوغلو حينما صرح "أن هدف تركيا في عام ٢٠٢٣ يتمثل بتحويل تركيا إلى دولة قوية تصنع معداتها العسكرية بنفسها،

وجعلها قوة عالمية". وبذلك يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى إعادة أمجاد السلطان محمد الفاتح وفتحه القسطنطينية، مستثمرا بذلك التأييد الشعبي **(عمر، ٢٠١٩، الصفحات ٥٢٨-٥٣١)**.

في السياق ذاته، تنبأ المحلل (جورج فريدمان) في كتابه (المائة عام القادمة: توقعات القرن الحادي والعشرون) في عام ٢٠٠٩، استعادة تركيا مناطق نفوذها السابقة وبناء إمبراطورية جديدة على غرار الدولة العثمانية، لكن ستكون هذه المرة إمبراطورية مؤثرة وليس إمبراطورية محتلة ونشر خريطة توضح مجال نفوذ تركيا بحلول عام ٢٠٥٠، والتي تشمل اليونان وقبرص وليبيا ومصر وسوريا والعراق ولبنان والأردن والسعودية وعمان واليمن ودول الخليج وجورجيا وأرمينيا وشبه جزيرة القرم وتركمانستان وكازخستان، ويرى الكثير من المحللين والمراقبين أن هذه الخريطة واعدة في ضوء صعود القوة التركية في المنطقة، لاسيما بعد تدخلاتها في العراق وسوريا وإنشاء قواعدها العسكرية في ليبيا وقطر **(Tashjian, n.d.)**.

ووفقاً لما قدمه (جورج فريدمان) من أفكار فان عملية التوسع هذه ونجاحها يعتمد على ثلاث عوامل، متمثل الأول بدبلوماسية تركيا الناعمة موظفةً الثقافة والدين لممارسة التأثير على الدول المستهدفة، بينما الثاني تمثل بتوظيف قوتها الاقتصادية في المنطقة، في حين تمثل الثالث بالضعف والوهن الذي سيصيب (أصاب بالفعل) المنطقة العربية، بالتزامن مع التوترات التي شهدتها منطقة شرق المتوسط **(Tashjian, n.d.) (فريدمان، ٢٠١٩، صفحة ٣٢٣)**.

يتبين مما سبق، أن العلاقة الجدلية بين تعاظم البيئة الداخلية للدولة والبيئة الخارجية لها يمثل علاقة طردية، والحالة التركية تنطبق عليها المعادلة الحتمية التي ترى بأن الأداء الاستراتيجي الخارجي ما هي إلا انعكاس للبيئة الداخلية ومقومات القوة فيها، إذ تؤكد عمليات النهوض التركي سياسيا وعسكريا واقتصاديا، حقيقة هذه المعادلة، لذلك شكلت حزمة الإصلاحات التنموية التي شهدتها تركيا برغم نقاط الضعف الموجودة فيها، بانها السبب الرئيس في الارتقاء بالأداء الاستراتيجي لها، وما ساعد في تحفيز القيادة التركية على ذلك، الفكر الاستراتيجي لها، الذي تشكلت ملامح

البعد والموروث العثماني فيه منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، والذي دفع بقيادتها إلى نحو بناء استراتيجيتها الدولية والإقليمية انطلاقا من الإرث الثقافي والتاريخي، والتي ترى بانها امتداد للدولة العثمانية السابقة، وهذا يحتم على تركيا الانغماس بشكل فاعل في محيطها الجيوبولتيكي، بهدف إنجاز دورها المحوري المتمثل بتشكيل وممارسة الريادة الاستراتيجية في بيئتها الإقليمية.

الخاتمة

تعد البيئة الاستراتيجية الداخلية من العوامل الرئيسة التي تقود الدول نحو الإيغال أو التراجع في البيئة الإقليمية المحيطة بها. إذ أثبتت التجربة التاريخية من أن الدول التي حققت تقدماً في مجال توظيف بيئتها الداخلية استطاعت أن تحقق تقدما في إعادة صياغة توجهاتها الأمنية بما يتناسب مع هذا التقدم. من هنا فان تركيا، ونتيجة نجاحها في توظيف مجموعة من متغيرات القوة لديها، استطاعت إعادة صياغة توجهاتها الأمنية في البيئة الاستراتيجية الإقليمية لها. فالجهود التي أدتها، والرؤية التي ارتكزت عليها، مقومات القوة التي امتلكتها، فضلا عن الفراغ الذي تشكل بعد سلسلة من الوقائع والأحداث ساهم في تعاظم دورها الأمني الخارجي.

تجذيراً لما تركز من أفكار، يؤدي تعاظم البيئة الاستراتيجية الداخلية إلى تغير في مستوى الطموحات التي تعكس التغيير المستمر في العقيدة السياسية التركية، لان التغير في البيئة السابقة الذكر أدى إلى زيادة التغيير وبأهداف أكبر من المدة السابقة للحصول على تعاظم مقومات القوة. بمعنى أن هنالك علاقة طردية بين تعاظم البيئة الاستراتيجية الداخلية التركية والتغيير في التوجهات الأمنية التركية بعد التغيير السياسي في العالم العربي. ومن ثم فان هنالك ترابط بين تعاظم القوة والتغيير في إدراك المكانة لتركيا في البيئة الأمنية لها.

الهوامش:

(*) تعرف البيئة على أنها الفضاء الذي يعيش في كنفه الكائن الحي ويؤثر ويتأثر فيها، وتعرف البيئة الداخلية للدولة بأنها: جزء من البيئة الاجتماعية الشاملة للدولة، والتي تنطوي على السلوك والاتجاهات السياسية التي تتصل بالدولة وفق معادلة التأثير المتبادل، إلى جانب الأجهزة والأدوات التي تؤثر في توجيه وسلوك الدولة سواء تجاه مجتمعها الداخلي أم اتجاه بيئتها الخارجية: للمزيد من التفاصيل أنظر: (الربيعي، ٢٠١٩، الصفحات ١٧-٢٠).

المراجع العربية:

١. احمد ت. كورو. (٢٠١٣). "سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن ان يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا للإسلاميين العرب" "Religious reference policy without an Islamic state: Can the Turkish Justice and Development Party be a model for Arab Islamists"، مركز بروكنجز للأبحاث والتحليلات، الدوحة.

٢. أحمد حسن علي. (حزيران، ٢٠١٥). "ما بعد الانتخابات التركية" "After-Turkish elections"، سلسلة حصاد البيان، (العدد ١).

٣. أحمد حسين الربيعي. (٢٠١٩). "البيئة الاجتماعية والسلوك السياسي التوجهات والتحولات"، "Social environment and political behavior trends and transformations"، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

٤. أرسين جاهموت أوغلو. (٧ مايو، ٢٠١٩). "سياسات الاستخبارات والامن السيبراني في تركيا"، " "Intelligence and Siberian security policies in Turkey"، مجلة رؤية تركية، (السنة ٨)، (العدد ٢).

٥. اسراء اسماعيل، و شريف محي الدين. (ديسمبر، ٢٠١٧). "عشرة اسلحة: ابرز المنظومات التسليحية المثيرة للجدل في الفترة الأخيرة"، "Ten weapons: The most important disputatious arming systems are highlighted in the recent period"، ملحق مجلة اتجاهات الاحداث، (العدد ٢٤).

٦. البنك الدولي. (بلا تاريخ). "إحصاء منشور على شبكة المعلومات العالمية"، "Statistics Published on World Information Network"، تم الاسترداد من https://data.albankaldawli.org/country/TR

٧. آمال بوساحة، و عبدالله راقدي. (٦ ٦، ٢٠٢٠). "Turkish-Israeli Relations under the Perspective of the neo-Ottomanism"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (السنة ٥)، (العدد ٢).

٨. بدرة سليم، و آمال مجناح. (آذار، ٢٠١٨). "الشرق الأوسط: دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة"، "Middle East: Analytical study in the nature of international and regional variables contributed to the Turkish strategic transformatio"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (المجلد ٢)، (العدد ٩).

٩. جورج فريدمان. (٢٠١٩). "الاعوام المائة القادمة: استشراف للقرن الحادي والعشرين"، "The next Century : Ostrich for the twenty-first century"، (ترجمة: منذر محمود محمد) دمشق، دار الفرقد.

١٠. حازم حمد موسى الجنابي. (تشرين الأول، ٢٠١٩). "التخطيط الاستراتيجي وتأثيره في بناء وتنمية قدرات الدول"، "Strategic planning and its impact on building and developing countries"، مجلة دراسات إقليمية، (العدد ٤٢).

١١. د. كابلان روبرت. (٢٠١٥). "انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير"، "Geography revenge: What the maps tell us about future conflicts and war against fate"، (ترجمة: إيهاب عبدالرحيم علي) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

١٢. سعيد عبدالرزاق. (٤ يناير، ٢٠٢٠). "المعارضة التركية تنتقد إردوغان وتجمع على رفض إرسال قوات إلى ليبيا"، "Turkish opposition criticizes Erdogan and gathered on refusing to send troops to Libya"، جريدة الشرق الأوسط. تم الاسترداد من https://cutt.ly/mniUnHh

١٣. سعيدي السعيد. (٢٠١٤). "التعاون العسكري التركي الاسرائيلي وانعكاساته على الامن الاقليمي العربي"، "Israel military cooperation and its implications for Turkish & Arab regional security"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر-٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

١٤. سفيان مخنف. (جوان، ٢٠١٨). "البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة سوريا ٢٠١١- ٢٠١٨"، "Military insght in Turkish foreign policy: Study of Syria Case 2011-2018"، مجلة مدارات سياسية، (العدد ٥).

١٥. صحيفة العرب. (١٢ ٧، ٢٠٢٠). "العثمانية الجديدة: أجندة أردوغان أم دعاية سوداء: تحويل آيا صوفيا إلى مسجد يحيي خطاب الكراهية في أوروبا ضد تركيا"، "The New Uthoman: Erdogan Agenda or Black Advertising: Transfer of Sophia to a mosque renew hate speech in Europe against Turkey". صحيفة العرب، (العدد ١١٧٥٩).

١٦. طارق محمد ذنون الطائي. (٢٠١٨). "الوجيز في ما وراء التغيير السياسي في العالم العربي: دراسة في البيئة الاستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية"، "The facade beyond the political change in the Arab world: a study in the internal, regional and international strategic environment"، عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.

١٧. عبد الوهاب ذنون سعدون. (تموز، ٢٠٢٠). "قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام انموذج (ABDL) للمدة ١٩٨٠-٢٠١٩"، "Measuring and analyzing the relationship between commercial openness and economic growth in Turkey using the ABDL for duration of 1980-2019"، مجلة دراسات إقليمية، (السنة ١٤)، (العدد ٤٥).

١٨. علي باكير. (١ ديسمبر، ٢٠٢٠). "تركيا: نهوض الصناعات الدفاعية لقوة صاعدة"، "Turkey: Rising defense industries for an upward force"، مجلة المجتمع، (السنة ٥١)، (العدد ٢١٥٠).

١٩. علي حسن باكير وآخرون. (٢٠٠٩). "تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو-سياسية والجيو إستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي"، "Turkey: State and society geo-political and geo-strategy regional modeling and global development"، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون.

٢٠. عماد قدورة. (٢٠٢٠). "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، "Turkish maritime policy on medium sea and military intervention in Libya"، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢١. عياش بو شريف، و دلال بحري. (٢٤ ١٠، ٢٠١٩). "تركيا وأمننة المسالة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا"، "Turkey and the security of the Kurdish issue: between internal complexities and structural transformations in Iraq and Syria"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (المجلد ٦)،(العدد ٢).

٢٢. ماركو أنسالو. (٢٤ ٢، ٢٠٢٠). "أردوغان يرسم سوريا وليبيا ضمن خارطة تركيا الجديدة"، "Erdogan paints Syria and Libya within the new map of Turkey"، صحيفة العرب، (السنة ٤٢)، (العدد ١١٦٢٧).

٢٣. محفوظ عقيل سعيد. (٢٠١٢). "السياسة الخارجية: الاستمرارية والتغيير"، "Foreign policy: Continuity and change"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢٤. محمد زاهد جول. (٢٠١٧). "الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي"، "Military coup in Turkey between internal failure and external intervention"، بيروت: دار ابن حزم للنشر.

٢٥. محمد سليمان الزواوي. (١٤٣٦هـ). "بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط"، "Sea of Fire: The escalation of Eastern Mediterranean conflict"، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات.

٢٦. محمد عبدالقادر. (٢٠١٢). "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية"، "Turkish foreign policy transformations under the epoch of Justice and Development Party"، تأليف سمير عطية، و آخرون، "العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل" (صفحة ٥٧٦). الدوحة: لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢٧. محيي الدين أتامان. (١ آذار، ٢٠١٨). "اعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية"، "Restoring Turkish foreign policy during the Ruling on Justice and Development Party"، مجلة رؤية تركية، (السنة ١)، (العدد ٧).

٢٨. مخنف سوفيان. (٢٠١٩). "دور البعد الاقتصادي والأمني في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٨"، "The role of economic and security dimension in Turkish foreign policy towards the Middle East: Study of"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر-٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

٢٩. مركز الجزيرة للدراسات. (١١ تشرين الأول، ٢٠٢٠). "مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي"، "The principle of Erdogan: Turkish strategy in the regional surroundings". قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

٣٠. مروان عوني كامل. (٢٠١١). "الاستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة العربية"، "The new Turkish strategy in the Arab region"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، (المجلد ٣)، (العدد ١٢).

٣١. موسى مخول. (٢٠١٣). "الاكراد: من العشيرة الى الدولة"، "Kurds: From the clan to the state"، بيروت: مؤسسة بيسان للنشر والتوزيع والاعلام.

٣٢. ميشيل نوفل. (٢٠١٠). "عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، "Return Turkey to the East: new trends for Turkish policy"، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

٣٣. نوران أرقول قايا. (٣١ ٨، ٢٠٢٠). "تركيا تعزز مكانتها الدولية مع اكتشاف الغاز"، "Turkey strengthen its international position with gas discovery"، تم الاسترداد من https://cutt.ly/eniRsPM

٣٤. وفاء كاظم الشمري. (٢٠١٩). "الحراك الجيبولتيكي الإقليمي لتركيا: الفرص والتحديات"، "Regional geo-poletical Mobility: Opportunities and Challenges"، مجلة مداد الآداب، (المجلد ١)، (عدد خاص بالمؤتمرات للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩).

٣٥. يحيى السيد عمر. (٢٠١٩). "القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية"، "Sage Turkish Force: The elements of the rise in international relations"، اسطنبول: دار الأصول العلمية.

المراجع الأجنبية:

36. Akca, E. M., & Yavuz, E. (2020). "Turkey's National Defence Industry: Origins, Transformation, and Achievements". Istanbul: TRT World Research Center.
37. Gettinger, D. (2019). "The Drone Data book". New York: Center for the Study of the Drone at Bard college.
38. Grubu, E. (n.d.). "Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası Yönetim Merkezi". Retrieved from Sanayi Üretim Endeksi ve Sanayi GSYiH: https://cutt.ly/vniUlCU
39. Hasıla, D. Y., & Çeyrek, I. (2020, Mart Ocak). Retrieved from Türkiye istatistik Kurumu. Retrieved from Türkiye istatistik Kurumu
40. Kasapoğlu, C. (2020). "The Silent Hunt: Turkey Eyes Strategic Roles For ITS New Attack Submarines". Istanbul: Edam Centre for Economics and Foreign Policy Studies.
41. Küçüksahin, A., & Others. (2008, February 1). "Türkiye'nin Güvenlik Strateji Belgesi Nasıl Hazırlanmalıdı". Güvenlik Stratejileri Dergisi,, (Vol. 4),(No. 7).
42. Pehlivantürk, B. (2017). "East Asia in Turkish Foreign Policy: Turkey as a Global Power", Pınar Gözen Ercan (Editor), Turkish Foreign Policy: International Relations, Legality and Global Reach". Switzerland: Palgrave Macmillan.
43. Petrol, S., Freeman, & Others. (2016, April). "Trends in World Military Expenditure, 2015". SIPRI Fact Sheet.
44. Şeker, E., & Bura, İ. (2018). "National Cyber Security Organisation: Turkey". National Cyber Security Governance Series. Tallinn: CCDCOE NATO Cooperative Cyber Defense Center of Excellencem.

45. **Slijper, F. (2017). "Power Projection Turkey's Military Build-Up: Arms Transfers and an Emerging Military Industry". Netherlands: pax for peace.**
46. **Tashjian, Y. (n.d.). "More Than Just a Map: Stratfor's Map of Turkey's Sphere of Influence 2050". Retrieved from The Armenian Weekly, article published on the International Information Network: https://cutt.ly/hniYXaP**
47. **Tian, N., & others. (2020, April). "Trends in World Military Expenditure, 2019". SIPRI Fact Sheet.**
48. **Yükselen, H. (2020). "Strategy and Strategic Discourse in Turkish Foreign Policy". Switzerland: Palgrave Macmillan.**